

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

سالي ماكنامارا ، جي دي فوستر

مركز هيريتيج

6 مايو 2010

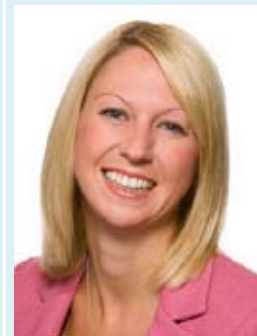
### Five Reasons Not to Support a Bailout of Greece

By Sally McNamara & J.D. Foster

The Heritage Foundation

ترجمة: علي الحارس

- كبيرة محللي السياسات الأوروبية (بريطانية الجنسية) في مركز مارغريت ثاتشر للحرية (مؤسسة تابعة لمركز هيريتيج).
- مدير قسم العلاقات العالمية في المجلس الأمريكي للتعاون البرلماني. (سابقاً).
- كبيرة مساعدي أحد أعضاء البرلمان الأوروبي. (سابقاً).
- مديرة إقليمية للجهاز الإعلامي التابع للحزب المحافظ في بريطانيا. (سابقاً).
- إجازة بدرجة الشرف في العلوم السياسية. جامعة لوفبورو.



سالي ماكنامارا



جي دي فوستر

- كبير باحثين في مركز دراسات السياسات الاقتصادية (مؤسسة تابعة لمركز هيريتيج).
- مدير مشارك لشؤون السياسة الاقتصادية في مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض. (2002-2007).
- كبير مستشارين اقتصاديين في مكتب الضرائب التابع لوزارة المالية. (سابقاً).
- مساعد لعدد من أعضاء مجلس الشيوخ. (سابقاً).
- دكتوراه في الاقتصاد. جامعة جورج تاون.

اقترح أعضاء مجموعة اليورو وصندوق النقد الدولي مؤخراً خطة قوامها 110 مليار يورو (140 مليار دولار) لإنقاذ الاقتصاد اليوناني المتعثراً؛ ففي مقابل فرض إجراءات تقشفية قاسية (من بينها: ثلاثة أعوام من تجميد الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، وتحريم قوانين العمل)، ستقدم دول اليورو إلى اليونان مبلغ 80 مليار يورو كديون عاجلة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، أما الباقي فسيُدفعه صندوق النقد الدولي.

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

لقد لقي ثلاثة أشخاص حتفهم حتى اليوم نتيجة العنف المتصاعد في المظاهرات التي اندلعت في أثينا للاعتراض على حزمة الإجراءات التقشفية التي اقترحتها الحكومة اليونانية. كما تواجه المستشارية الألمانية انجيلا ميركل ردود أفعال شعبية بسبب موافقتها على تقديم أكبر مساهمة أوروبية في عملية انتشار اليونان من ديونها بحوالي 22.4 مليار يورو (29 مليار دولار).

بوصول عجز الميزانية اليونانية إلى (13.6%)، وعجز الناتج المحلي إلى (120%)، والبطالة إلى (10%)، وتبوؤ الاقتصاد اليوناني مرتبة أضعف بنية اقتصادية وأكثرها فسادا في أوروبا. يمكن القول أن اليونان تمر بأزمة حقيقية: لكن دفع ديونها ليس حلا لهذه المأساة، وإليك خمسة أسباب لذلك:

### 1. (الإنقاذ المالي) أسلوب عاجز عن التأثير

كي ينجح أسلوب (الإنقاذ المالي) ينبغي أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب بمعدل الإنتاجية، وذلك يقتضي تطبيق إصلاحات بنوية شاملة في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم العالي والرواتب التقاعدية، وينبغي أن تبلغ اليونان في تطبيق هذه الإصلاحات حدا بعيدا بلغته من قبل حكومة ناتشر في بريطانيا إبان ثمانينيات القرن الماضي وحكومة لانغ في نيوزيلندا عام 1984.

لكن اقتصادا تهيمن عليه نقابات العمال يجعل غيوم الشك تحيط بما إذا كان حكومة رئيس الوزراء باباندريو قادرة على التطبيق الفعال لمثل هذه الإصلاحات، والتي تهدف إلى خفض عجز الميزانية أكثر من 10 نقاط بحلول عام 2012؛ ومن الجدير بالذكر أن الحكومات اليونانية السابقة تعهدت بإصلاحات سابقة لكنها عجزت تماما عن حشد ما يلزم من دعم شعبي أو سياسي لتحويلها إلى حقيقة واقعة.

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

### 2. (الإنقاذ المالي) غير قانوني في بنود اتفاقية الاتحاد الأوروبي

إن الفقرة (125.1) من معاهدة تفعيل الاتحاد الأوروبي تنص على منع أي دولة عضو في الاتحاد من الإنقاذ المالي لدولة أخرى. حيث تقول الفقرة:

«الاتحاد لا يتحمل مسؤولية، أو التزامات، الحكومات المركزية أو المناطقية أو المحلية أو أية سلطة عامة، أو أية كيانات يحكمها قانون عام، أو أية جهات عامة تدير دولة عضو في الاتحاد؛ وذلك دون التأثير على الضمانات المالية المتبادلة اللازمة للتطبيق المشترك لمشروع محدد. كما إن أية دولة عضو لا تتحمل مسؤولية، أو التزامات، الحكومات المركزية أو المناطقية أو المحلية أو أية سلطة عامة، أو أية كيانات يحكمها قانون عام، أو أية جهات عامة تدير دولة عضو في الاتحاد؛ وذلك دون التأثير على الضمانات المالية المتبادلة اللازمة للتطبيق المشترك لمشروع محدد.»

أضف إلى ذلك ما صرح به اللورد لامونت، وزير المالية البريطاني إبان الانضمام المأساوي لبلاده إلى الآلية الأوروبية لأسعار الصرف عام 1990، حيث أشار إلى أن اتفاقية ماستريخت ألغت بالتحديد أمثال خطط الإنقاذ المالي هذه كي لا يكون لزاماً على الدول المسؤولة في مجموعة اليورو أن تقدم الأموال إلى الدول غير المسؤولة. وبتهاء الآن أربعة من الخبراء الألمان، ومنهم ويلهيلم نوبلينغ الحاكم السابق للمصرف المركزي الألماني، للطعن في خطة الإنقاذ من خلال المحكمة الدستورية الألمانية ما أن يوافق البرلمان عليها.

### 3. انعدام الشعبية

ليس من الصعب معرفة أسباب السخط الشعبي في ألمانيا وباقي دول مجموعة اليورو على خطة إنقاذ الحكومة اليونانية المرسفة. وبعد أن تعرضت خطة موازنة الميزانية إلى عوائق دستورية، تعمل الحكومة الألمانية على إقناع الشعب بالتخلي عن تخفيضات ضريبية في سبيل إنقاذ جارتهم المتوسطة التي لا تتحلى بمثل ما لديهم من مسؤولية.

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

وفي استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات البريطاني اوبين يوروب (Open Europe) في يونيو 2009 تبين بأن (70%) من الناخبين الألمان كانوا معارضين لتقديم الأموال لإنقاذ دول مجموعة اليورو الأخرى من مشاكلها المالية.

إن اليونان تعد حاليا من أكبر متلقي المساعدات في الاتحاد الأوروبي على شكل تمويل بنوي: وكثير من الناخبين الألمان يرون، وهم الذين يقدمون الجزء الأكبر من مساعدات الاتحاد الأوروبي، بأن من غير المقبول ديمقراطيا تحويل هذه الكميات الضخمة من أموالهم إلى حكومة لا يمكنهم التصويت لإقالتها.

### 4. عدم توقف العدوى

لقد وجهت أزمة اليونان ضربة إلى صميم الرؤية النخبوية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية وتطلعت إلى (الدولة الأوروبية العظمى)، والهاوية المالية التي سقطت فيها اليونان كانت بسبب أعوام من الإنفاق العجزى غير المسؤول، وذلك دون أي إجراء أوروبي لإيقافه.

أما وقد وقعت المصيبة اليونانية، فإنه، وبحسب تعبير المستشار الألمانية ميركل «لا أقل من مستقبل أوروبا بأكملها، وفي صميم ذلك مستقبل ألمانيا في أوروبا، هو الذي يقع على المحك حاليا». بحسب هذه الظروف فإذا كانت حالة اليونان فريدة ومعزولة حقا فيمكن تفهم الجهود التي تبذلها ميركل والقادة الأوروبيين الآخرين لإنقاذ اليونان؛ ولكن مما يؤسف له أن اليونان ليست حالة فريدة، وإنما هي لا تعدو كونها الحلقة الأولى في سلسلة الانهيارات.

إن دولا عديدة في الاتحاد الأوروبي تبدي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان، وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشبنة وإنفاق عام متورم. إن العدوى المتوسطة سارية بالفعل، وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا؛ وأسواق الضمان التي نامت طيلة أعوام على أنغام التصريحات الرسمية المهدئة، نجدها قد استيقظت والمائدة خاوية.

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

فحملت عداء متزايدا تجاه أي دولة تبدي توجسا من عمليات التمويل. والأسوأ من ذلك أن ذئاب جهات التخمين تتجمع للانقضاض على فريستها بمجرد إحساسها بوجود ضعف ما. مما أدى إلى انخفاض قيمة اليورو وارتفاع فوائد الاقتراض المترتبة على الضعفاء. إن إطفاء حرائق اليونان لن يمنع النار من إحراق مواقع أخرى عندما يتسنى لها الوقود المناسب.

### 5. على دافع الضرائب الأمريكي أن لا يساهم في التبذير الأوروبي

مهما كانت القرارات المتخذة في برلين وباريس وبروكسل. ينبغي أن لا تتكفل بها واشنطن. وإن كان ذلك يبدو من الأمور التي تخطط لها إدارة الرئيس اوباما. وكما أسلفنا. فإن صندوق النقد الدولي التزم بتقديم جزء من تمويل خطة الإنقاذ المالي لليونان. وكما أن الخطة عار على أوروبا. فإن هذه الأموال الإضافية تعد إهانة لدافع الضرائب الأمريكي؛ فصندوق النقد الدولي يستمد أمواله من الدول الأعضاء كي يتمكن من الإسهام في الخطة. والذي حدث أن إدارة اوباما أقنعت الكونغرس بتقديم مئة مليار دولار إضافية للصندوق العام الماضي كي يتمكن من القيام بدوره.

لقد حدث ذلك وكأن الحكومة الفيدرالية لم تكتف بالإنقاذ المالي لمصرف (AIG). ثم مؤسستي فاني ماي وفريدي ماك. ثم العديد من المصارف الكبيرة. ثم شركتي صناعة السيارات جنرال موتورز وكرايسلر. وعلى الأقل كانت تلك الجهات تتمتع بخصلة متواضعة هي أنها شركات أمريكية توظف عمالا أمريكيين. وحتى إن كانت خزينة الحكومة الأمريكية بأوفر مستوى لها. فإن أموال دافع الضرائب الأمريكي ينبغي أن لا تستخدم لدفع ديون دولة مستمرة في الفشل: أما وقد بلغ عجز الميزانية تريليون دولار نتيجة الإنفاق. وتم تشكيل لجنة رئاسية للعجز. فإن أمريكا تخاطر بالمعاناة من أزمة ديون سيادية من النمط اليوناني. ومن حسن الحظ أن أمريكا لا تحتاج إلى إنقاذ مالي من صندوق النقد الدولي. وإنما تحتاج فحسب إلى رئيس عازم على الاعتراف بأنه قاد البلاد إلى حفلة إنفاق يوناني معربة لا يمكنها أن تتحمل نفقاتها.

## من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان

### متى تنتهي الحفلة المتوسطة؟

ما أن أعلنت أنباء خطة الإنقاذ المالي لليونان حتى بدأت الشائعات تنتشر بأن اسبانيا قد تطلب مساعدة قدرها 280 مليار يورو. كما أن خطة إنقاذ اليونان شكلت فرصة لقائد المعارضة الألمانية (فرانك وولتر شتاينماير) كي يستمر في رفض الطلب من البرلمان دعم الخطة. وهو محق في قوله بأن الخطة لن تكون آخر عملية لتحويل أموال دافع الضرائب من ألمانيا إلى دول المتوسط. ويضاف إلى ما سبق أن من المستبعد جدا امتلاك الحكومة اليونانية القدرة السياسية اللازمة للمضي قدما بالإصلاحات التي تعهدت بها مقابل الحصول على أموال خطة الإنقاذ المالي.

يبقى أن نقول: كلما عجلت دول مجموعة اليورو في مواجهة الأعباء المالية للعملة الأوروبية الموحدة، كلما كان ذلك أكثر نفعاً لها.